قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩٨ لسنة ٢٠٢٠

بشأن الموافقة على مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بجمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى فى مصر بشأن إنشاء «مركز الأقصر التنسيقى من أجل تعزيز المرونة والإبتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر» والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفق على مذكرة التفاهم بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بجمهورية مصر العربية وبرنامج الأغذية العالمى فى مصر بشأن إنشاء «مركز الأقصر التنسيقى من أجل تعزيز المرونة والإبتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر» والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٤٤١هـ

(الموافق ١٦ يوليو سنة ٢٠٢٠م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٤٤٢ هـ

(الموافق أول نوفمبر سنة ٢٠٢٠ م) .

مذكـرة تفـاهم

بين كل من

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى

بجمهورية مصر العربية

و

برنامج الأغذية العالمى فى مصر

بشأن

إنشاء مركز الأقصر التنسيقى من أجل تعزيز المرونة والإبتكار

ونشر المعرفة بصعيد مصر

الطرفان

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، حكومة جمهورية مصر العربية (ويشار إليها فيما بعد باسم "الوزارة") ،

وبرنامج الأغذية العالمى - المكتب القطرى فى جمهورية مصر العربية (ويشار إليه فيما بعد باسم "البرنامج") .

تمهيد

تعتزم حكومة جمهورية مصر العربية البدء فى تنفيذ خطة طموحة من أجل إسراع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، كما أنها تلتزم تمامًا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ ، وينص الدستور المصرى على أن الأمن الغذائى والتغذوى من الحقوق الدستورية التى يكفلها الدستور لجميع المصريين . وفى هذا السياق ، تسعى الحكومة المصرية جاهدة لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر ، وضعف الأمن الغذائى ، وأوجه ضعف المساواة الاجتماعية فى البلاد .

وحيث إن الحكومة المصرية قد أطلقت استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) لتكون بمثابة خارطة طريق من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، فقد وضعت مصر على رأس أولوياتها الوطنية الحد من الفوارق الجغرافية القائمة وعدم تهميش أحد . ولهذا فقد تم التركيز بشكل خاص على صعيد مصر ، وذلك بسبب تعرض سكان الصعيد لدرجة عالية من ضعف الأمن الغذائى والتغذوى المرتبط بارتفاع معدلات البطالة والفرص الاقتصادية المحدودة بين سكان الصعيد ،

وحيث إن الحكومة المصرية ملتزمة بالمساهمة فى تنمية الدول الأفريقية تحت مظلة تعاون جنوب - جنوب ، فقد أعربت الحكومة المصرية عن رغبتها فى أن تشارك بنقل خبراتها فى العمل نحو تحقيق هدف القضاء التام على الجوع مع الدول الأخرى على مستوى قارة أفريقيا والعالم أجمع . تعتمد عملية نقل المعرفة والخبرة على التدخلات الناجحة التى تمت فى صعيد مصر والتى تستهدف تعزيز سبل كسب العيش بالريف ، والقدرة على الصمود ، والتكيف مع التغير المناخى فى المناطق الريفية من خلال تطبيق تقنيات حديثة إلى جانب تنفيذ برامج مبتكرة لتقديم المساعدات الغذائية ،

وحيث إن برنامج الأغذية العالمى فى مصر يتمتع بتاريخ طويل فى التعاون مع الحكومة المصرية ومختلف الوزارات ،

وحيث إن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى هى الجهة المختصة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمى وصاحبة أنشطة تعاون ذات تاريخ طويل مع البرنامج فى العديد من المشروعات الناجحة التى تدعم المجتمعات الأكثر احتياجًا فى صعيد مصر ،

وحيث إن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمى (٢٠١٨-٢٠٢٣) فى مصر ترتكز على تعزيز القدرة الوطنية على معالجة الأسباب الكامنة وراء التعرض لضعف الأمن الغذائى وسوء التغذية ، وفى الوقت نفسه تستجيب للاحتياجات الإنسانية ، فإن برنامج الأغذية العالمى يلتزم بدعم جهود مصر فى تعاون جنوب - جنوب من أجل دفع فرص كسب العيش المرن فى المنطقة وربطها بالأولويات الوطنية لمصر فى التنمية الزراعية والأمن الغذائى .

وبناءً على ذلك ، اتفق الطرفان على ما يلى :

المادة (١)

نطاق الشراكة

يتفق كلٌ من البرنامج والوزارة على توسيع نطاق التعاون بينهما من خلال عقد شراكة تكون بمثابة منصة للابتكار ، وتبادل ونشر المعرفة ، وتحديد أفضل الممارسات القائمة على القدرات المؤسسية فى مصر ، والخبرة الفنية ، والخبرات المحلية ، والالتزام السياسى بدعم المبادرات الأفريقية ، وذلك من خلال الاستفادة من خبرات البرنامج فى عمليات تصميم وتشغيل البرامج .

وتهدف هذه الشراكة إلى إبراز قوة تعاون جنوب - جنوب الذى يستجيب للأولويات الوطنية والإقليمية من خلال التدخلات المستدامة المملوكة للبلدان محليًا .

وسعيًا لتنسيق وتسهيل هذه الشراكة على المستويين الوطنى والإقليمى ، يدعم البرنامج كلاً من الوزارة ومحافظة الأقصر من أجل إنشاء "مركز الأقصر التنسيقى من أجل تعزيز المرونة والابتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر" كمبادرة تطلقها كلٌ من الحكومة المصرية وبرنامج الأغذية العالمى تضم العديد من الشركاء والقطاعات فى بلدان الجنوب ، لدعم قدرة المجتمعات الأكثر احتياجًا لبناء المرونة ولتقديم نماذج ناجحة قابلة للتكرار فى مصر والبلدان الأفريقية الأخرى .

المادة (٢)

نطاق التعاون

يعمل مركز الأقصر التنسيقى لتعزيز المرونة والإبتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر على تنسيق المبادرات القائمة التى تنفذها الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الحكوميين وغير الحكوميين العاملين بموافقة من وزارة التضامن الاجتماعى وفقًا للقانون المنظم فى هذا الشأن من المعنيين بقضايا الأمن الغذائى ، والتغذية الصحية ، وتوفير فرص عمل للشباب ، وتنويع سبل كسب العيش ، والتكيف مع التغير المناخى ، والتعليم ، والتعلم المستمر ، وتعزيز القدرة المؤسسية . يعمل المركز على تعزيز مشاركة المعلومات حول المشروعات من ناحية ، ومن ناحية أخرى يعمل على تعزيز تطوير هذه المشروعات والقدرة على تنفيذها فى مصر وفى دول أفريقيا على نطاق أوسع . ويعمل مركز الأقصر على دفع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة وتقديم نماذج ناجحة يمكن تكرارها فى مصر وغيرها من البلدان الأفريقية ، مع التركيز على الأنشطة التالية :

دعم صغار المزارعين بشأن التنمية الزراعية والتكيف مع التغير المناخى من أجل تخفيف مخاطر ضعف الأمن الغذائى على مستوى المجتمع المحلى .

تشجيع الاقتصاد الأخضر : ويشمل ذلك إدارة الموارد بصورة أفضل من أجل تحقيق إنتاج مستدام بيئيًا .

تدعيم سلاسل القيمة : من خلال تحسين عمليات إنتاج المواد الغذائية ، ومعالجتها وتخزينها ، ونقلها ، والمحافظة عليها ، وتسويقها .

زيادة إمكانية الوصول للمعلومات والمعرفة باستخدام أدوات تكنولوجية جديدة .

تصميم أنماط للحماية الاجتماعية ودعم سبل كسب العيش .

تعزيز الإدماج ، وتمكين المرأة وحمايتها : عن طريق الربط بينها وبين المبادرات الجارية الأخرى فى مجال بناء المرونة والحماية الاجتماعية والتعليم .

النهوض بأنظمة التحويل داخل المجتمع المحلى من أجل تحسين الطلب على الخدمات الحكومية مثل خدمات التغذية والرعاية الصحية الأولية ، والحماية ، والحماية الاجتماعية ، والشمول المالى وغيرها .

المادة (٣)

التنسيق والإدارة

يكون مركز الأقصر التنسيقى من أجل تعزيز المرونة والابتكار ونشر المعرفة بصعيد مصر مملوكًا بالكامل للحكومة المصرية ، إلى جانب مسئوليات التنسيق والشراكة التى ييسرها برنامج الأغذية العالمى . وتقود الحكومة المصرية هذا التنسيق بدعم من البرنامج وأصحاب المصلحة الرئيسيين من الشركاء المشار إليهم فى المادة (٢) من خلال تشكيل لجنة تنسيقية متخصصة تعمل على تقديم التوجيه الاستراتيجى الكامل للمركز .

اللجنة التنسيقية :

تتحمل اللجنة التنسيقية مسئولية تنسيق أنشطة المركز بالكامل وإصدار القرارات الاستراتيجية ، والتوجيهات ، ووضع السياسات . تتولى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومحافظة الأقصر معًا إدارة المركز الذى سيضم أعضاء من الشركاء الحكوميين مثل وزارة التموين والتجارة الداخلية ، ووزارة التضامن الاجتماعى ، ووزارة التعليم ، ووزارة الموارد المائية والرى ، ووزارة الصحة والسكان ، علاوة على ممثلين من وزارة الخارجية والتعاون الدولى وغيرها من الهيئات الوطنية ، ووكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة اليونيسيف ، والمراكز البحثية مثل جامعة جنوب الوادى وجامعة طيبة فى الأقصر .

على أن تقوم اللجنة التنسيقية بتسمية لجنة للمراجعة الفنية والمتابعة والتقييم تكون مسئولة عن وضع مؤشرات ومعايير المتابعة وفقًا لما ورد ببند آليات الرصد والمتابعة والتقييم .

المادة (٤)

تشغيل المركز

بناءً على توقيع مذكرة التفاهم الحالية ، يتفق الطرفان على وضع خطة عمل مشتركة . تشمل هذه الخطة بيانًا تفصيليًا للأنشطة ، والنتائج المتوقعة ، والإطار الزمنى للمنجزات ، والموازنة ، والترتيبات المالية الخاصة بكل نشاط ، وكل ذلك بما يتوافق مع السياسات واللوائح التى يطبقها كلا الطرفين .

يتم تشكيل اللجنة التنسيقية وتعيين أطراف محورية (يعينها كل طرف من الطرفين) والتى ستراقب عن كثب التقدم المحرز فى تنفيذ التعاون بموجب مذكرة التفاهم الحالية ، وتقديم الدعم اللازم لضمان تحقيق الأهداف المنشودة فى الوقت المناسب .

المادة (٥)

الأدوار والمسئوليات

١ - تلتزم وزارة الزراعة بالتنسيق مع محافظة الأقصر من أجل تخصيص مساحة إدارية فى أحد مبانيها لتكون مقراً للمركز فى الأقصر .

٢ - تلتزم وزارة الزراعة بالتنسيق مع الهيئات الوطنية من أجل إنشاء المركز وتشغيله .

٣ - تتولى وزارة الزراعة تشكيل اللجنة التنسيقية .

٤ - تلتزم وزارة الزراعة بالعمل المشترك مع الحكومة المصرية لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ أعمال المركز والقيام بواجباته .

٥ - يتحمل برنامج الأغذية العالمى مسئولية إعداد المركز وتجهيزه فى حدود التمويل المتوفر . ويشمل ذلك إعادة التأهيل المادى للمساحة الإدارية المخصصة وتقديم الدعم للميزانية التشغيلية المخصصة للمركز أثناء عملية بدء التشغيل .

٦ - تلتزم الوزارة بتقديم المساعدة الفنية والمعرفة فى مجال الزراعة والمجالات الأخرى لتنفيذ أنشطة المركز .

٧ - يلتزم البرنامج بالتنسيق بين المبادرات الحالية التى تنفذها الحكومة ، ووكالات الأمم المتحدة ، وشركاء التنمية المعنيين بقضايا الأمن الغذائى ، والتغذية الصحية ، وتوفير فرص عمل للشباب ، وتنويع سبل كسب الرزق ، والتكيف مع التغير المناخى ، والتعليم ، والتعلم المستمر ، وتعزيز القدرة المؤسسية .

٨ - يلتزم البرنامج بتقديم خبرته ومعرفته فيما يتعلق بالتدخلات الناجحة المنفذة فى صعيد مصر بما فى ذلك الأقصر والتى تتوافق وتدعم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، والاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠٣٠ ، والاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المناخية .

المادة (٦)

تداول المعلومات

لا يحق لأى من طرفى المذكرة تداول المعلومات الناتجة عنها مع الغير إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الطرف الآخر .

المادة (٧)

الإطار التشريعى وإنهاء مذكرة التفاهم

تنفيذ جميع الأنشطة وإدارتها وفقًا للقوانين واللوائح والإجراءات المعمول بها فى مصر وتلك التى تلتزم بها وكالات الأمم المتحدة ، وفيما يخص التحكيم عند الضرورة يتم التحكيم داخل جمهورية مصر العربية بمركز القاهرة للتحكيم التجارى الدولى .

وتدخل هذه المذكرة حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استيفاء جمهورية مصر العربية للإجراءات القانونية الداخلية ، وتبقى سارية حتى يوم ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ ، وذلك ما لم يرغب أى من الطرفين فى إنهائها قبل الموعد المحدد ، وذلك بموجب إخطار مدته ٣٠ يومًا يقضى بأن الأحكام المنصوص عليها فى هذه المذكرة لم تعد سارية أو مطبقة .

وإشهاداً على ذلك ، قام الموقعون أدناه المفوضون حسب الأصول بتوقيع مذكرة التفاهم فى أربعة أنسخ أصلية ؛ نسختين باللغة العربية ونسختين باللغة الإنجليزية ولكل منها ذات الحجية .

وقع عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى

(التوقيع)

السيد القصير

الوظيفة : وزير الزراعة واستصلاح الأراضى

مصر

التاريخ : / /٢٠٢٠

وقع عن برنامج الأغذية العالمى

(التوقيع)

منجستاب هايلى

الوظيفة : الممثل المقيم ومدير مكتب مصر

التاريخ : / /٢٠٢٠